CULTURE IS GREAT
BRITAIN & NORTHERN IRELAND

BRITISH COUNCIL

المهرجانات في منطقة الخليج، بحثٌ حول المهارات

ملخّص التقرير

بي أو بي للاستشارات (BOP Consulting) | فبراير 2019

مقدمة:

المهرجانات في منطقة الخليج، بحثٌ حول المهارات

تحتضن دول الخليج عدداً من المهرجانات المذهلة التي يركز بعضها على الحرف التقليدية والتراث، بينما يتمحور البعض الآخر حول الفن المعاصر وعروض الأداء الحية. وفي الوقت الراهن، تساهم المهرجانات بتبادل الثقافات والعادات، وتوفير مساحات للاحتفاء بتراث الدولة والحس المكان والهوية. وتوفر هذه المهرجانات أيضاً العديد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية لكونها قد تشكل مصدراً لفرص العمل والجاذبية العالمية، إضافة إلى أنها في بعض الحالات تشجع طرق التفكير الجديدة بالتخطيط الحضري والمسائل البيئية والدمج الاجتماعي.

يزاول المجلس الثقافي البريطاني نشاطه في منطقة الخليج منذ ٥٠ عاماً وأكثر، حيث يهدف عملنا المعني بالفنون إلى إيجاد سبل جديدة للتواصل فيما بيننا وفهم بعضنا البعض عبر الإبداع، ويتضمن عملنا مجالات البحوث وبناء القدرات وتعزيز التعاون وإقامة شبكات التواصل وتطوير العمل في المجال الفني. ويأتي هذا التقرير في إطار طموحاتنا للمساهمة في تنمية المهارات الثقافية في منطقة الخليج ودعم قدرة شعوبها على الابتكار والتعاون والوصول إلى جماهير جديدة.

بدأنا بالعمل على هذا المشروع عبر السعي إلى فهم الاحتياجات المطلوبة في سياق كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي شهر نوفمبر 2018، قمنا بتفويض شركة "بي أو بي للاستشارات" (BOP Consulting) للبحث في المهارات اللازمة لتنمية قطاع المهرجانات في منطقة الخليج، ونأمل لهذا البحث أن يسهم في توفير الرؤى الداعمة للقائمين على المهرجانات والفنانين ومديري البرامج في منطقة الخليج والمملكة المتحدة لتعزيز قدرتهم على التعاون وتبادل المعرفة. وختاماً، يجدر بالبحوث ألا تبقى حبراً على الورق المنشورة فيه، ولهذا نأمل أن تجدوا في هذا البحث أداة مفيدة لدعم جهودكم في تطوير التدريب ووضع السياسات، ورعاية وتعزيز مهارات الجيل القادم من خبراء المهرجانات وقياداتها.

دايفد كودلينغ
المدير الإقليمي لمشاريع الفنون
بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المجلس الثقافي البريطاني

تضمن البحث الذي تم إجراؤه بين شهري مايو ونوفمبر 2018 عمليات بحوث ميدانية مكثفة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي ومقابلات مع أكثر من 62 جهة معنية، منهم فنانون ومسؤولون حكوميون في وزارات الثقافة والسياحة والتراث، ومنظمي المهرجانات في الدوائر الحكومية والمنظمات الثقافية، والمؤسسات الثقافية المنظمة أو الداعمة للمهرجانات، ومديري الفعاليات. وتمت أيضاً استشارة فرق عمل المجلس الثقافي البريطاني في كل دولة، إضافة إلى مجموعة من المنظمات التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها وتعمل إلى جانب المؤسسات الثقافية والمهرجانات في منطقة الخليج.

الملخص التنفيذي 4
أبرز نقاط القوة والتحديات 6

دول الخليج:

مملكة البحرين 8
المملكة العربية السعودية 12
دولة الكويت 16
سلطنة عمان 20
دولة قطر 24
دولة الإمارات العربية المتحدة 28

صورة الغلاف © Shutterstock.com

الملخص التنفيذي:

المهرجانات في منطقة الخليج، بحثٌ حول المهارات

وتعكف كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي: مملكة البحرين؛ دولة الكويت؛ المملكة العربية السعودية؛ سلطنة عمان؛ دولة قطر؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، على وضع خطط طموحة لتعزيز التنوع الاقتصادي. وتشكل المهرجانات عنصراً بالغ الأهمية من هذه الخطط كوسيلة لتنمية السياحة وتوفير الفعاليات الثقافية للسكان المحليين، والتي من شأنها خلق الفرص الجديدة والاحتفاء بالتراث والهوية الوطنية. وتمتلك كل دولة رؤية لزيادة أعداد المهرجانات و/أو الارتقاء بمستوى المهرجانات الحالية، وسط ترحيب قوي بتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى ودعم التنمية القطاعية.

مهرجان الشارقة للأضواء
صورة © Shutterstock.com

تعتبر المهرجانات بمثابة مساهم بارز في النمو الاجتماعي والاقتصادي، لكنها وفي بعض الحالات تشهد تضييقاً في الميزانيات. وبصورة عامة، تتجه المهرجانات في المنطقة نحو التحول من نموذج يحظى بالتمويل الحكومي إلى نماذج أعمال تعتمد اعتماداً أكبر على الدخل الوارد، بما في ذلك الرعاية وجمع التمويل وإيرادات الفعاليات. وسيتطلب هذا التغير في السياق تغييرات في منهجية الأعمال والعمليات (بما فيها تنمية الجمهور) وإعداد البرامج الثقافية. وعليه، يكتسب تطوير رؤية قائمة على التقييم للفعاليات أهمية متزايدة في خضم سوق قطاعية مزدحمة تتجه نحو النهوض. وبالتالي، تتجسد الأولويتان الأبرز للدعم التنموي على المستوى الإقليمي في نمذجة الأعمال والتقييم.

وقد علّق العديد ممن شملتهم المقابلات في سياق إعداد هذا البحث على نقص الحوار القائم حول المهارات المطلوبة للمهرجانات أو المهرجانات بحد ذاتها كقطاع محدد. وكخطوة أولى، هناك حاجة متفق عليها لدعم البنية التحتية للمهرجانات عبر بناء الشبكات وتبادل المعارف والتدريب على المستويين الوطني والإقليمي. وينطوي كلا المستويين الإقليمي والوطني على أهمية بالغة، ففي حين تتشارك دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من القواسم المشتركة، تتميز كل دولة عن غيرها من حيث نقاط القوة والتحديات المختلفة.

- **البحرين:** تضم مهرجانات عريقة تنظمها الحكومة وتحظى بمعدلات حضور مرتفعة، ومزيجاً من البرامج التراثية والمعاصرة والفعاليات المجانية والمدفوعة، لكنها مضطرة للتكيف مع التقليص الحاصل في الميزانيات الحكومية.
- **الكويت:** تضم عدداً من أقدم المهرجانات في منطقة الخليج إضافة إلى مهرجانين جديدين وسط تركيز خاص على الشباب والأطفال، ويرى خبراء القطاع فيها حاجة إلى الطاقات الجديدة والمساهمة الخارجية.
- **السعودية:** تشهد نمواً ملموساً في المهرجانات والفعاليات بفضل الإمكانات الجديدة الجاري توفيرها في القطاعين العام والخاص، لكن نطاق مساحات التطوير يفرض قيوداً على الإمكانات الحالية، وهناك أيضاً حاجة ماسة لأصحاب المهارات في مختلف المجالات، بما في ذلك دفعة جديدة من الشباب.
- **عُمان:** ترى في نفسها قطاعاً فتياً حريصاً على توسيع نشاطه عبر التبادل الدولي، وتبرز نقاط قوة مهرجاناتها في مزيجها المتميز من العناصر التراثية والمعاصرة، وهي رؤية يمكن تطويرها عبر تحسين عمليات التقييم.
- **قطر:** يستفيد قطاع المهرجانات من تطوير البنية التحتية والفرص التي يوفرها كأس العالم لكرة القدم 2020.
- **الإمارات:** يتركز قطاع المهرجانات شديد التطور في ثلاث إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة، وتمثل مهارات التقييم والإنتاج الإبداعي أبرز مجالات التركيز التي يجدر نقلها إلى القطاع خلال المرحلة المقبلة من النمو والتطور ضمن القطاع الخاص.

لمحة موجزة عن نقاط القوة والتحديات وأولويات تنمية المهارات في مجال المهرجانات بدول مجلس التعاون الخليجي

—

تحليل موجز لدلالات البحث، بما في ذلك المقابلات مع الأطراف المعنية والبحوث المكتبية، يسلط الضوء على أبرز المواضيع ذات الأولوية بالنسبة للمهرجانات في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

البلد	نقاط القوة	شبكات القطاع وبرامج التدريب	التقييم	نماذج الأعمال الجديدة	المتطوعون	أولويات تنمية المهارات
البحرين	مزيج من البرامج التراثية والمعاصرة	محدودة؛ حرص على التطوير	بحاجة لمهارات أكثر	مطلوبة؛ الميزانية الحكومية للفنون مخفضة سلفاً	غير معروف	برامج قصيرة في البلد بمستوى مهني متوسط، خبرة دولية
الكويت	مهرجانات للأطفال والشباب	محدودة؛ حرص على التطوير	بحاجة لمهارات أكثر	مطلوبة؛ القطاع الثقافي المستقل بحاجة للدعم	موجودون؛ تدريب حالي في البلد	برامج قصيرة في البلد بمستوى مهني متوسط، خبرة دولية
السعودية	مهرجانات القطاع التراثي	محدودة؛ حرص على التطوير	بحاجة لمهارات أكثر	مطلوبة؛ تتضمن طموحات تنمية قطاع المهرجانات ابتكار مشاريع خاصة جديدة	مطلوبون؛ ثقافة التطوع محدودة حالياً	برامج قصيرة في البلد بمستوى مهني متوسط، خبرة دولية، تدريب معتمد للملتحقين الجدد
عُمان	مزيج من البرامج التراثية والمعاصرة	محدودة؛ حرص على التطوير	بحاجة لمهارات أكثر	مطلوبة؛ التمويل الحكومي يتراجع	موجودون؛ التدريب متوفر على نطاق محلي ضيق للفعاليات الصغيرة	برامج قصيرة في البلد بمستوى مهني متوسط، خبرة في الخارج
قطر	مزيج من البرامج التراثية والمعاصرة	محدودة؛ حرص على التطوير	بحاجة لمهارات أكثر	مطلوبة	موجودون؛ برامج التدريب قيد التطوير	برامج قصيرة في البلد بمستوى مهني متوسط، تدريب على المهارات للموظفين الجدد
الإمارات	الفنون البصرية	جزئية؛ حرص على التطوير	بحاجة لمهارات أكثر	مطلوبة	موجودون؛ ثقافة تطوع متنامية	برامج قصيرة في البلد بمستوى مهني متوسط، خبرة في الخارج

المصدر: "بي أو بي للاستشارات" 2018

وتنعقد الآمال على أن تسهم قاعدة الدلائل الناجمة عن هذا البحث في تحقيق نقلة إيجابية نحو تطوير البنية التحتية للمهرجانات في البلدان الستة والانتقال بكل واحد منها إلى رؤيته للنجاح المستقبلي.

مملكة البحرين

يستفيد مشهد المهرجانات البحريني من عمله تحت إشراف الفِرق المحلية والحكومة التي تتولى قيادة المبادرات الثقافية.

تضم البحرين قطاع مهرجانات تقوده هيئتان حكوميتان هما: "هيئة البحرين للثقافة والتراث" و"هيئة البحرين للسياحة والمعارض"، ويحظى بدعم الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الثقافي الأخرى.

وإلى جانب كونها المنظم الحكومي الرئيسي للمهرجانات في المنطقة، يتمثل دور "هيئة البحرين للثقافة والتراث" في الإشراف على القطاع الثقافي في المنطقة، سعياً إلى التفاعل مع الثقافات الأخرى على النطاق الدولي، وتعزيز المشاركة الثقافية على المستوى المحلي، وخاصة من خلال الأنشطة التراثية ذات الصلة. ويقوم فريق "هيئة البحرين للثقافة والتراث" بزيارات منتظمة للمهرجانات الدولية هدفها رصد عروض الأداء والفنانين لدعوة المواهب الجديدة إلى البحرين. وبصورة رئيسية، يأتي التقييم وإدارة الفعاليات من الإدارات الحكومية، وتجمع البرامج بين العروض الدولية والمعاصرة والأنشطة البحرينية التقليدية. وتضم "هيئة البحرين للثقافة والتراث" فريقاً داخلياً (بما في ذلك المقيّم) لإدارة مهرجاناتها الستة الرئيسية، وتمت ملاحظة أن استخدام الهيئة للمتعاقدين الخارجيين لم يلق استحساناً من قبل الصحافة.

هناك ضغوطات على مستوى الدولة على الدعم المالي للثقافة، وستحتاج المهرجانات إلى البحث عن مصادر جديدة للإيرادات، و"هيئة البحرين للثقافة والتراث" هي المؤسسة الأصغر التي انبثقت عن وزارة الثقافة وتتبع الدستراتيجية نفسها ولكن بميزانية أصغر.

أبرز المهرجانات

تنظم "هيئة البحرين للثقافة والتراث" المهرجانات السنوية التالية:

- مهرجان ربيع الثقافة: يوصف بأنه "الحدث التراثي الأكبر في المملكة" ويجري تنظيمه بالشراكة بين "هيئة البحرين للثقافة والتراث"؛ و"مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث"؛ و"مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين" و"معرض البارح للفنون."
- الغذاء ثقافة
- مهرجان التراث
- مهرجان صيف البحرين
- مهرجان البحرين الدولي للموسيقى
- تاء الشباب
- إضافة إلى فعاليات "أعياد الوطن" و"معرض البحرين السنوي للفنون التشكيلية" و"معرض البحرين الدولي للكتاب" (ليست مهرجانات بالضبط، بل تضم عناصر مشابهة للمهرجانات).

أما "**هيئة البحرين للسياحة والمعارض**"، فتنظم المهرجانات التالية:

- مهرجان البحرين للتسوق (في نسخته الرابعة حالياً) بالتعاون مع "تمكين"، ويتضمن برنامج المهرجان عروض أداء حية وسوقاً وألعاب في الهواء الطلق.
- مهرجان الأيام الثقافي للكتاب (بيع الكتب وبرنامج فعاليات)

تم تأسيس "معرض الرواق الفني" كحدث غير ربحي لدعم الفن المعاصر. وبدءاً من العام 2010 حتى 2018، نظم المعرض بينالي صغير تحت مسمى "مهرجان العش" كل عامين. وتتضمن برامج المهرجان الأعمال الفنية العامة، وورش العمل والحفلات الموسيقية الحية، وعروض الأفلام في الهواء الطلق ومنطقة مخصصة للأطفال. ويهدف المهرجان إلى "دعم المهارات الإبداعية والتراثية والفنية"، وتنشيط الشوار المحلية. تم إغلاق "الرواق" في عام 2018.

برج مركز البحرين التجاري العالمي، المنامة
صورة © Shutterstock.com

أعرب خبراء القطاع عن الحاجة إلى تنمية الجمهور وتعزيز الوعي بأهمية التراث والثقافة والفنون.

نقاط القوة والتحديات الحالية

تستفيد المهرجانات البحرينية الرئيسية من دعم السياسات والترابط الناجم عن كونها من تنظيم الحكومة، ويتم تنفيذها إلى حد كبير اعتماداً على الفرق الداخلية بدلاً من المتعاقدين الخارجيين، مما يؤدي إلى الجمع بين رؤية التقييم وإدارة الفعاليات في إطار واحد، بخلاف السائد في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

نسبة حضور مرتفعة للمهرجانات – رغم أن هذا الارتفاع، كما وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يعود في جانب منه إلى قلة المنافسة: "ما من خيارات كثيرة يمكن القيام بها كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا."

هناك تأثير واضح لانخفاض مستويات التمويل الحكومي، فإغلاق "الرواق" يؤدي إلى فقدان صوت مستقل يناصر الإبداع ويعمل عن كثب إلى جانب المجتمعات المحلية. وقد أشار المشاركون في المقابلات أيضاً إلى وجود تحديات بشأن مسارات التوظيف والمكانة الاجتماعية للوظائف في الفنون والثقافة:

يسود أيضاً شعور بأن المجال الثقافي في البحرين لم يستفد كما ينبغي من الخبرات الخارجية، وأن الفنانين حريصون على التعاون مع الشركاء الدوليين. وقد أشار أحد المشاركين في المقابلات إلى نقص في الأصالة والثقة في القطاع:

"وهناك أيضاً تاريخ محدود للتعاون مع النظراء العالميين أو التعلم منهم."

صورة © مهرجان ربيع الثقافة البحريني

"ما من أحد يأخذ العمل في قطاع الفنون أو المهرجانات على محمل الجدية هنا – فهم يعتقدون أنه سهل ولا يدركون أنه عمل شاق. لدينا ذهنية استهلاكية قوية، لكن قلة من الناس تدرك المجال الإبداعي بالكامل."

"نشتهر بكوننا بلداً غنياً – لا أحد يدعمنا حالياً – لكن تبادل المعارف مع الناس في الخارج سيسهم في شقّ طريق جديد وسيساعد على تشييد البنيان المناسب."

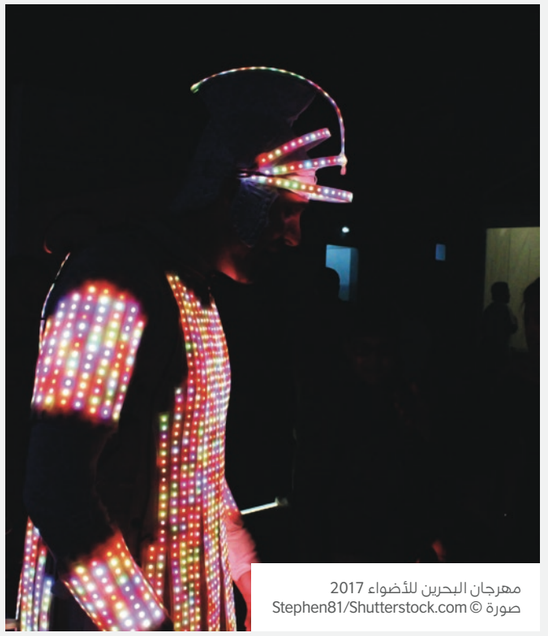

مهرجان البحرين للأضواء 2017
صورة © Stephen81/Shutterstock.com

بناء المهارات للمهرجانات

فرص تنمية المهارات لدعم العمل في قطاع المهرجانات أو في المهارات الثقافية غير متوفرة بشكل مباشر في الوقت الراهن. وقد أشار المشاركون في المقابلات إلى أن التعلم العملي هو الشكل الأساسي للتدريب بالنسبة لهم، بدعم من التواصل بين الزملاء المحليين.

المهارات الأساسية اللازمة لدعم تنمية قطاع المهرجانات

تمثلت الحاجة الأساسية التي تم تحديدها في التحاور والتفاهم حول الدور الثقافي وممارسات المهرجانات. وقد أشار المشاركون في المقابلات إلى قلة الوعي بالعمل في المهرجانات كمسيرة مهنية، وإلى غياب أي شعور بالمسار المهنية بمجرد العمل في قطاع المهرجانات.

"تتجسد المشكلة في الذهنية، لا في المهارات."

هناك حاجة لدعم الشبكات القطاعية محلياً وإقليمياً ودولياً في سبيل تنمية القطاع. وقد تم تحديد الشبكات وتبادل المعرفة كسبل رئيسية لتطوير القطاع عبر تأسيس منتدى للمهرجانات.

وتمت الإشارة إلى المهارات التقنية باعتبارها واحدة من نقاط القوى الحالية، في ظل وجود نظام تدريب عملي يحقق مستويات عالية من الخبرة.

مهرجان البحرين الدولي للموسيقى
صورة © Dr Ajay Kumar Singh/Shutterstock.com

آراء حول خيارات تنمية المهارات المحتملة

سيكون دعم التدريب موضع ترحيب كبير، على أن تتمحور الأولويات حول تبادل الخبرات الدولية وتنمية الجمهور والتقييم.

جاء تبادل الخبرات الدولية بمثابة عنصر أساسي في خيارات التدريب المحتملة التي تمت مناقشتها، على أن يتم ذلك بالتعاون مع البحرينيين عبر زيارتهم للفعاليات الخارجية أو استضافة النظراء الدوليين، مثلاً لتنظيم ورش العمل أو برامج الإقامة.

رغم ارتفاع أعداد الجمهور، هناك حاجة لتنمية الجمهور: توعية الجمهور حول العروض الثقافية وكيفية التفاعل معها.

وسيكون التدريب من هذا النمط موجهاً ويتم تقديمه كبرنامج للتطور المهني المتواصل للمتخصصين من المستوى المهني المتوسط، إلى جانب اقتراح دورات لمدة أسبوع إما داخل الدولة أو في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

مهرجان صيف البحرين 2018
صورة © www.culture.gov.bh

المملكة العربية السعودية

تمتد خطة التحول التي تطبقها المملكة العربية السعودية لتشمل المجال الترفيهي والثقافي وسط اهتمام متزايد بتطوير قطاع المهرجانات والفعاليات.

تشهد المملكة العربية السعودية حالياً مرحلة تنويع اقتصادي ونقلة نوعية تتجسدان في "رؤية المملكة 2030"، ويمتد ذلك ليشمل قطاعات الترفيه والاستجمام والثقافة في المملكة. وقد استجابت الحكومة السعودية للإقبال المتزايد على حضور المهرجانات والفعاليات عبر تأسيس "الهيئة العامة للترفيه" و"الهيئة العامة للثقافة" لدفع عجلة النمو المنشود في هذا القطاع.

وتعمل "الهيئة العامة للترفيه" على توفير فرص الترفيه للمجتمع المحلي، ففي بداية عام 2018، أعلنت الهيئة عن قائمة فعالياتها الترفيهية التي تتضمن أكثر من 5,000 فعالية بما يزيد عن معدل الضعف عن عدد الأنشطة التي شهدها العام 2017. وتعكف الهيئة أيضاً على تطوير شبكة من خبراء الفعاليات وشركات إدارة الفعاليات للمساعدة في تحقيق رؤيتها.

تعمل "الهيئة العامة للثقافة" بنشاط على زيادة عدد المهرجانات الثقافية والفنية عبر مجالات رئيسية هي السينما والأدب والموسيقى والفنون البصرية والمسرح، إضافة إلى الفعاليات المنبثقة التي تركز على التعليم. وتعنى الهيئة أيضاً باستقطاب الفنانين من الخارج ودعم المواهب المحلية، مثلاً: تنظيم "أيام ثقافية" في كل منطقة.

وبالتالي، يشهد قطاع إدارة الفعاليات الخاص ازدهاراً متزايداً للاستجابة لهذه المبادرة الحكومية، حيث تم تأسيس العديد من شركات إدارة الفعاليات خلال نفس الفترة التي تأسست فيها الهيئة العامة للفنون.

أبرز المهرجانات

—

بصورة تقريبية، يمكن تقسيم قطاع المهرجانات في المملكة العربية السعودية إلى مهرجانات تراثية ومهرجانات فنية وترفيهية.

المهرجانات التراثية: الاحتفالات الشعبية والحج والعيد الوطني والأعياد الدينية، وهي تستعرض التراث الثقافي السعودي وتنطلق بدعم وتنظيم من الحكومة بشكل رئيسي، لا سيما عبر هيئات مثل "الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني" والجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون." وتشمل الأمثلة: مهرجان الجنادرية للتراث والثقافة؛ مهرجان الإحساء للتمور.

المهرجانات الفنية والترفيهية: ويجري تنظيمها تماشياً مع "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" أولاً بهدف تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية المصممة لتمكين المملكة من تقليص اعتمادها على الصادرات النفطية وبناء مستقبل اقتصادي مستدام ومزدهر عبر التركيز على نقاط قوة المملكة وسياساتها، وثانياً المساهمة في تحسين نمط الحياة والترابط الاجتماعي بين صفوف المجتمع السعودي والترويج للثقافة والترفيه "كرافدين مهمين لتحسين جودة معيشتنا" (رؤية 2030، السعودية، 2019). وتتضمن الأمثلة: مهرجان فن جدة "21.39"؛ الأسبوع السعودي للتصميم.

صورة © الهيئة العامة للثقافة

—

تتضمن التحديات مواكبة النمو المتسارع في قطاعات جديدة، بينما ما زالت البنية التحتية المحلية بحاجة إلى مزيد من التطوير.

نقاط القوة الحالية في القطاع

—

تضم "الهيئة العامة للترفيه" و"الهيئة العامة للثقافة" اللتان تأسستا حديثاً فرق عمل لديها موارد ضخمة تحت تصرفها لتحقيق مهامها ورؤاها. وتحتل المهرجانات مكانة متقدمة على أجندة (رؤية المملكة 2030) كوسيلة لتلبية الاحتياجات الثقافية للشباب وبناء القوة الاقتصادية عبر السياحة، وتحظى بالتمويل وفقاً لهذه الرؤية.

وتتوفر حالياً فرصة كبيرة للاستثمار في الشباب الوطني، الذي تنعقد الآمال على رفده بفرص العمل في قطاع الفعاليات المتنامي. ويتجسد الطموح في توفير 160 ألف فرصة عمل وأكثر من 200 شركة لتنظيم الفعاليات. أَفَ إلى ذلك أن المملكة تضيف إلى القطاع نموذجاً احترافياً جديداً يضم مؤشرات الأداء الرئيسية، ووظائف التدقيق والتراخيص السابقة للفعاليات.

وتشارك كل بلدية محلية بنشاط في مهرجاناتها المحلية بهدف استقطاب السياح إلى كل منطقة. وهناك حالياً قطاع متقدم ومتنوع للمهرجانات الثقافية، ومستويات مرتفعة من التعاون المجتمعي والمحتوى المحلي المتنوع.

مهرجان سوق عكاظ في مدينة الطائف
صورة © Shutterstock.com

التحديات الحالية أمام القطاع

—

يشهد قطاع المهرجانات تطوراً متسارعاً بوتيرة لافتة للاهتمام في ظل مستويات جيدة من الدعم على صعيد السياسة والتمويل. ورغم ذلك، هناك أيضاً تحديات تشمل جودة التقديم والحاجة إلى تطوير البنية التحتية المحلية اللازمة.

> "يميل القطاع الحكومي إلى توظيف أشخاص من الخارج لتنظيم المهرجانات الكبيرة. علينا أن نبدأ من أسفل الهرم وأن نتحلى بالاحترافية، فنحن بحاجة إلى الخبرة من الخارج وتنمية المواهب المحلية في آن معاً."

يمثل ضعف ثقافة التطوع واحداً من مجالات التحديات المحددة التي أشار إليها المشاركون في المقابلات وربطوا ذلك بنقص الكوادر البشرية المستدامة، وعدم وجود مسار وظيفي عبر التطوع، مثل مساعد معرض أو الوظائف التي تعنى بتجربة الزوار.

بناء المهارات للمهرجانات

—

تتنوع الأساليب الحالية لاكتساب المهارات والمسارات إلى هذا القطاع، لكن الميول تتجه نحو تفضيل الحاصلين على التعليم الجامعي وغالباً من الجامعات الدولية. وتتوفر داخل المملكة العربية السعودية بعض الدورات على المستوى الجامعي في مجال السياحة، وبعض التدريب على مستوى أقل للأدلاء السياحيين.

وقد أشار العديد إلى اكتسابهم للمهارات أثناء العمل، وهناك فرص عرضية للتطوير المهني المتواصل للتعليم عبر حضور المؤتمرات أو الدورات الداخلية (غير حصرية بالمهرجانات).

المهارات الأساسية اللازمة لدعم تنمية قطاع المهرجانات

—

تمحورت احتياجات المهارات بصورة رئيسية حول النطاق، أي ضرورة تنمية حجم الكوادر البشرية الماهرة، وهناك أيضاً احتياجات خاصة تتمحور حول العمق والمجالات المحددة في الإدارة الثقافية وإدارة الفعاليات.

وقد ناقشت إحدى الإدارات الحكومية أولويتَيْن لقطاع المهرجانات: أولاً تطوير منهجية أكثر استناداً إلى التقييم، واكتساب فهم لنماذج الأعمال المختلطة للمهرجانات الشائعة في المملكة المتحدة.

وتضمنت الثغرات المحددة في المهارات التي أشار إليها المشاركون في المقابلات: الوعي بين الثقافات؛ التقييم وإعداد البرامج، التصميم الإبداعي للفعاليات والمعارض، وإدارة المواهب.

يشهد قطاع الفعاليات حاجة ماسة، فالتدريب المتوفر غالباً ما يكون غير مخصص لقطاعي الفعاليات الثقافية أو العامة، ولهذا تحتاج القوى العاملة إلى التدريب لاكتساب "معظم المهارات الأساسية المطلوبة لتنظيم الفعاليات."

وأشار المشاركون في المقابلات إلى وجود حاجة للمهارات في إدارة الجمهور والعملاء، ووضع الميزانيات وجمع التمويل والرعاية وأمن وسلامة الفعاليات وإدارة الحشود، إضافة إلى رغبة باكتساب مهارات الإنتاج والتقنيات، بما فيها رسم الخرائط ثلاثية الأبعاد والواقع الافتراضي.

صورة © الهيئة العامة للثقافة

آراء حول خيارات تنمية المهارات المحتملة

—

هناك رغبة متفق عليها بالتطلع إلى الجهات الدولية، حيث اقترح المشاركون في المقابلات برامج الإقامة والرحلات الدراسية والتعاون مع النظراء الدوليين كنماذج تدريبية محتملة، إضافة إلى التدريب الداخلي وفرص التدريب في المراكز الإقليمية لإتاحة مزيد من المساواة في الوصول إلى التدريب.

وتم تحديد تطوير الدورات المعتمدة على المستوى الجامعي كخيار يتمتع بالقدرة على المساهمة بدور كبير في استقطاب الشباب إلى القطاع لتقليص مستويات البطالة بين الشباب.

هناك حالياً سعي متزايد نحو التدريب على مختلف مستويات مهارات الإدارة الثقافية وإدارة الفعاليات، حيث تستفيد الجماعات الجديدة ومتوسطة الخبرة من التدريب على دفعات، بينما ستتطلب القيادات ومجموعات المستويات العليا منهجية أكثر تخصيصاً مثل التوجيه غير المتوفر حالياً بشكل ملموس.

صورة © الهيئة العامة للثقافة

دولة الكويت

في ظل تركيز أساسي على الشباب، تضم الكويت قطاع مهرجانات مزدهر ينطوي على مقومات نمو متميزة.

يتمتع قطاع المهرجانات في الكويت بتاريخ عريق. وقد اتجه مؤخراً نحو التركيز بقوة على الأطفال والشباب، وقام في العام 2017 بإضافة مهرجانين دوليين جديدين. وتوضح "خطة التنمية الوطنية" كيفية عمل الحكومة على تحويل الكويت إلى رائد مالي وثقافي ومؤسساتي على مستوى المنطقة، وتعزز حضورها في مجالات تشمل "الدبلوماسية، والتجارة، والثقافة، والأعمال الخيرية" بحلول العام 2035. [1]

تتولى الشركات الخارجية والمقيمين الدوليين والكويتيين إدارة المهرجانات.

تضم قائمة الأطراف المعنية الرئيسية بالمهرجانات ثلاث جهات هي:

- **المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، تأسس في عام 1973 ويتولى إدارة الفعاليات التي تركز على المستويين المحلي والدولي وفقاً لسمتين رئيسيتين: أن تعكس فعالياتها ثقافة البلاد وهويتها الإسلامية والعربية؛ وأن تسهم في تعزيز العلاقات الثقافية عبر المهرجانات متعددة الثقافات.
- **شركات إدارة الفعاليات**
- **دار الآثار الإسلامية**، مؤسسة ثقافية تعمل تحت مظلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وتخصص لها ميزانية حكومية صغيرة وتمويل إضافي خاص وتعمل بشكل منفصل عن الهيئة الأم.

تشهد الكويت حالياً 20 مهرجاناً، منها 7 للأعياد الوطنية والدينية، في ظل تأكيد قوي على العمل مع الشباب. وتركز أربع مهرجانات من أصل 10 ينظمها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، على الشباب بشكل خاص.

"يشهد الوقت الراهن بروز مهرجانات جديدة للشباب... فقد باتت الحكومة تلمس تأثير الاستثمار في الجيل الجديد، وهناك العديد من الفنانين والمصممين الموهوبين اليافعين والجدد، وهذه مهارات لم يسبق لها أن حظيت بمنصة داعمة."

ومن أحدث المهرجانات، "مهرجان الكويت للسينما" و"مهرجان المسرح العربي" اللذان تم إطلاقهما في عام 2017، كما أن الكويت لديها عدد من أقدم المهرجانات في المنطقة ومنها معرض الكويت الدولي للكتاب الذي تأسس في عام 1975؛ ومهرجان الكويت المسرحي الذي تأسس في عام 1989، ومهرجان القرين الثقافي عام 1994؛ ومهرجان الخليج للجاز الذي تأسس في عام 1997، وقد انطلق الموسم الثقافي لدار الآثار الإسلامية في عام 1995.

[1] http://worldpopulationreview.com/countries/kuwait-population

مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي في مدينة الكويت
صورة © Shutterstock.com

—

فيما يخص تنمية المهارات، أكد المشاركون في المقابلات على ضرورة التركيز على الوافدين والمواطنين على حد سواء.

نقاط القوة والتحديات الحالية

—

من أبرز نقاط القوة: العمل لصالح الشباب والأطفال ومنهجية المنظومة التي تطبقها دار الآثار الإسلامية وتعني الجمع بين فعاليات القطاعات والجمهور والتدريب.

من جهة أخرى، أشار المشاركون في المقابلات إلى وجود مشاكل في البنية التحتية الإجمالية لقطاع المهرجانات، تتمحور حول الثقافة والإبداع:

”لدينا إيمان قوي بشعبنا وكوادرنا البشرية، لكن فرق عملنا وجمهورنا يفتقران للمعرفة في بعض الأعمال الفنية. ولهذا نختار الوكالات الأخرى للعمل معنا والحصول على المهارات عبر نداء مفتوح.“

بناء المهارات للمهرجانات

—

ما من مهرجانات أو دورات على المستوى الجامعي حول الفعاليات في الكويت، رغم أن جامعة الكويت فيها قسم عريق للفنون، يعكس دور تعليم الفنون في دعم تنمية ”المجتمع المدني الصاعد المعاصر“ ويتضمن برامج في الاتصال الجماهيري يشمل العديد من المهارات ذات الصلة بالإدارة الثقافية.[2]

تقدم الحكومة بعض التدريب المتواصل على مهارات العمل العامة لموظفيها، وتلتزم بالمراجعة المستمرة لأفضل الممارسات الحالية في الفن والثقافة العربية والدولية، لا سيما عبر فرق الفنون المسرحية والفن. وقد استفادت بعض هيئات تنظيم المهرجانات الحكومية من المبادرات الإقليمية في القطاع على هيئة ورش عمل ومؤتمرات.

وتنظم دار الآثار الإسلامية برامج التدريب التطوعي في إطار موسمها الثقافي.

وكمثال على كيفية تطوير المهارات التقنية للفعاليات، تحصل إحدى شركات إدارة الفعاليات على التدريب من الموردين على المعدات الجديدة وتشجع الموظفين على إجراء البحوث حول تدريبهم في مجالات محددة، منها مثلاً حزم الرسوميات الجرافيكية أو دورات الإضاءة.

المهارات الأساسية اللازمة لدعم تنمية قطاع المهرجانات

—

منح المشاركون في المقابلات الأولوية لتنمية الجمهور والدعم المستمر لشبكات المهرجانات كاحتياجات تدريبية، كما تطرقوا إلى الحاجة إلى تضمين التدريب في منهجية أوسع تعتبر القطاع الثقافي كلاً متكاملاً لا إدارة المهرجانات وحسب.

وعلى غرار دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تطرق المشاركون في المقابلات إلى غياب مسارات التطوير المهني الراسخة كجزء من الموضوع الأوسع نطاقاً والمتمثل في فقدان الزخم مؤخراً في جميع أنحاء القطاع.

حظيت مهارات إدارة الفعاليات بأولوية منخفضة، فالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لا يستخدم الفرق الخارجية لأنه يضم فريقه الخاص في مجال الفنون والمسائل الفنية، بينما أشارت مؤسسات أخرى إلى عدم حاجتها للموظفين الفنيين على مدار السنة ولا يمكنها بالتالي ضمان وجود العمل لهم، رغم الإشارة أيضاً إلى أن التوظيف في هذا المجال كان واحداً من التحديات بسبب قلة المهارات المحلية المتوفرة.

آراء حول خيارات تنمية المهارات المحتملة

—

يمثل المقيمون من خارج الكويت حوالي 70٪ من التعداد السكاني، وأعرب المشاركون في المقابلات عن أهمية إدراجهم ضمن التدريب إلى جانب المواطنين الكويتيين.

دار الآثار الإسلامية
صورة © www.darmuseum.org.kw

[2] http://kuweb.ku.edu.kw/COAR/AboutArtsCollege/Aboutcollage/index.htm

سلطنة عمان

تمكن قوة عُمان في منهجيتها التي تتضمن دمج العناصر المعاصرة في المهرجانات واستعراض التراث العماني في آن معاً.

تتمحور سياسة السلطان للسلطنة حول بناء أمة عصرية منفتحة على الخارج والحفاظ في الوقت نفسه على التراث العماني والهوية الوطنية. وتتميز المهرجانات العمانية بقوتها في الجمع بين العناصر المعاصرة والتراث الثقافي التقليدي. وتتطلع السلطنة إلى تنمية وتطوير قطاع المهرجانات فيها، كما أنها حريصة على الاستفادة من النظراء الدوليين المتمرسين. ويتضمن نشاط المهرجانات في السلطنة ثلاث فئات هي:

- **مهرجانا مسقط وصلالة:** يحظى الحدثان اللذان يوصفان بأنهما أبرز الفعاليات على التقويم الثقافي العُماني، باهتمام واسع من السكان العُمانيين ويتم الترويج لهما بقوة بين السياح. ولذلك تدأب وزارة السياحة على إطلاق مهرجان رائد ثالث في البلاد لتوسيع قائمة الفعاليات المتوفرة للزوار.
- **المهرجانات الثقافية الإقليمية:** تلتزم السلطنة بسياسة تكافؤ الفرص في جميع المناطق: رغم أن بعض المناطق منخفضة الكثافة السكانية، يحق لها التمتع بذات الخيارات الثقافية المتوفرة في المدن. ولتلبية هذه الحاجة، تنظم وزارة التراث والثقافة ثلاثة مهرجانات ثقافية في السنة بهدف توفير مشهد ثقافي للسكان المحليين ودعم الفنانين المحليين.
- **الفعاليات الخاصة / الحكومية:** ما من دلائل على وجود مهرجانات شعبية تنظمها المجتمعات، ولكن هناك عدة فعاليات بدأتها قطاعات محددة وتدعمها الدولة بقوة كمهرجانات ومنها مثلاً: معرض مسقط الدولي للكتاب؛ ومهرجان مسقط الدولي للسينما؛ وعدة بطولات ينظمها الاتحاد الدولي لالتقاط الأوتاد.

فتيات عمانيات يرتدين الزّي التقليدي
صورة © David Steele/Shutterstock.com

—

تأتي الاحترافية في القطاع على رأس الأجندة التي تدعو إلى مزيد من التنسيق ضمن القطاع، إضافة إلى مزيد من التدريب الرسمي.

نقاط القوة الحالية في القطاع

—

يمثل التميز في الدمج بين الأنشطة الحديثة والتراثية قاسماً مشتركاً بين جميع المهرجانات ويحظى بالإشادة كنقطة قوة واضحة، ويأتي ذلك توافقاً مع توجيهات سياسة السلطان الشاملة للبلد في ضمان هوية عمانية متميزة، إضافة إلى الحداثة والاستكشاف الثقافي. وتحظى هذه الميزة بالتقدير من المهرجانات الخليجية الأخرى التي حدث وتشاورت في عدة مناسبات مع مهرجان مسقط حول منهجيته في إعداد البرامج.

حظي التسويق للمهرجانات الرئيسية بالإشادة، بنسبة أفضل من الفعاليات الإقليمية التي لم تنجح دائماً في استقطاب أعداد الزوار المنشودة.

وذكر الكثيرون الدور الهام الذي تلعبه المهرجانات في تلبية احتياجات الجمهور، نظراً لأهمية المهرجانات في ضوء "قلة الأنشطة في السلطنة" بحسب وصف أحدهم.

التحديات الحالية

—

منذ التباطؤ الاقتصادي، برزت الحاجة إلى تطوير نماذج أعمال أكثر استدامة في المناخ الاقتصادي الجديد.

وتمت الإشارة إلى التنسيق ضمن القطاع الثقافي كواحد من التحديات، نظراً لأن الفعاليات غالباً ما كانت تقام خلال الفترة الزمنية نفسها. وقد أعدت وزارة السياحة جدولاً زمنياً للفعاليات للتصدي لهذه المشكلة وسعياً إلى إطالة الفترة التي تمتد خلالها الأنشطة.

وذكر عدد من المشاركين في المقابلات الحاجة إلى طاقة وأفكار جديدة في إعداد البرامج، واقترحت إحدى شركات الفعاليات أن ترسية العقود لعدة سنوات بدلاً من سنة واحدة سيدعم الابتكار في إعداد البرامج لكونه يتيح تطوير أفكار عالية الجودة مع مرور الوقت.

عبّر المشاركون في المقابلات في كل مجموعة (الوزارات، منظمي المهرجانات، مديري الفعاليات، التربويين) عن الحاجة إلى المدخلات والخبرات الخارجية والتطلع إليها، كما تمت الإشارة إلى غياب الشبكات الإقليمية وانخفاض مستوى الشبكات الدولية.

بناء المهارات للمهرجانات

—

اعتبر المشاركون أن فرص تنمية المهارات المتعلقة بالإدارة الثقافية/وإدارة المهرجانات في السلطنة محدودة بثلاثة عوامل:

- فرص تدريب رسمية محدودة؛
- فرص محدودة للتطوير المهني المستمر؛
- الحاجة الشاملة لقطاع المهرجانات

يوفر برنامج للمنح الحكومية مقاعد للدراسة في الخارج على المستوى الجامعي، بما في ذلك في مجال الفنون. وقد أرجع العديد من المشاركين في المقابلات، ممن لم يتوفر لهم البرنامج، مهاراتهم الأساسية (خاصة في اللغة الإنجليزية) للدراسة في الخارج[3]. وتقدم الكلية العمانية للسياحة برامج الضيافة وبرامج إدارة الفعاليات، وقد أطلقت مؤخراً دورة في إدارة المهرجانات وأرسلت بعض الطلاب إلى مهرجان مسقط.

وتم تصنيف التطوير المهني المستمر كجانب مهم للقطاع الذي يحظى الملتحقون الجدد به بتدريب محدود قبل البدء في وظائفهم. أضف إلى ذلك أن التدريب العملي محدود. وما من دلائل على أية دورات تدريبية قصيرة أو فرص تدريب مماثلة لمديري المهرجانات، رغم تأكيد المشاركين في المقابلات على قيمة مثل هذه الدورات.

صورة © مهرجان مسقط

المهارات الأساسية اللازمة لتنمية قطاع المهرجانات

—

حدد المشاركون في المقابلة مجموعة كبيرة من الفجوات في المهارات، بما فيها الاحتياجات المخصصة للفعاليات (مثل المهارات الفنية للفعاليات السينمائية) والاحتياجات الأوسع نطاقاً في القطاع.

برزت خمس أولويات مترابطة بشكل وثيق:

- الحاجة إلى الاحتراف، ويتمحور مفهومها الأساسي حول حاجة القطاع إلى إدراك أكبر لإدارة المهرجانات كقطاع ينطوي على احتياجات ومهارات معينة.
- اللغة الإنجليزية (العامة التخصصية)

"ستصادفك الكثير من المشاكل إذا لم تكن تتحدث اللغة الإنجليزية، خاصة في المسائل الفنية. وإذا رغبت بالتحدث مع أحد من الخارج، فالجميع يتحدثون اللغة الإنجليزية. وإذا لم تتقن اللغة، لن يكون بمقدورك دعوته أو التعاون معه."

- تعليم الفنون
- الخبرة في قطاع المهرجانات العالمي

"سيعجز الناس الذين درسوا إدارة الفعاليات أو المهرجانات في الخارج عن تنظيم مهرجان إذا لم يسبق لهم حضور المهرجانات أة المشاركة فيها."

- الحاجة إلى تأسيس شبكات التواصل وتبادل المعارف على الصعيدين الإقليمي والدولي.

آراء حول خيارات تنمية المهارات المحتملة

—

حظيت فكرة دعم التدريب للمهرجانات بترحيب واسع في البحث الذي شمل سلطنة عمان، وتم تلقي عرض للتمويل المشترك من أحد المشاركين على مستوى الوزارات.

وقد جاءت الأولويات لتعكس الفجوات المذكورة أعلاه في المهارات، وتمثلت بالتالي بمستوى رفيع من ("تبادل المعارف") بدلاً من عناصر المهارات المحددة سواء الناعمة أو العملية للإدارة الثقافية (مثل التقييم، إدارة المشاريع، أو بناء الشراكات).

وبكافة الأحوال برزت ثلاث أولويات واضحة هي:

- التعلم من النظراء خارج منطقة الخليج
- الاستثمار في توسيع خبرات قيادات القطاع
- تقديم برنامج قصير للتطوير المهني المستمر لفرق العمل الحالية.

صورة © مهرجان مسقط

[3] أشار المشاركون في المقابلات إلى الكويت والسعودية وأستراليا، ودورة قصيرة أجراها المجلس الثقافي البريطاني.

دولة قطر

تبقى الثقافة القطرية والتراث في المقدمة، إلى جانب العلاقات الدولية القوية في أوساط المهرجانات.

يبلغ عدد المهرجانات في قطر 37 مهرجاناً تقريباً، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: الفعاليات الترفيهية الكبرى وتنظمها الهيئات الحكومية؛ والفعاليات الأصغر حجماً القائمة على الفنون أو مفاهيم محددة وتنظمها المؤسسات الثقافية.

مهرجانات تنظمها الهيئات الحكومية:

- خمسة مهرجانات كبرى ينظمها المجلس الوطني للسياحة: مهرجان التسوق، مهرجان الصيف، مهرجان الأغذية، مهرجان الفنون، ومهرجان العيد، وتستهدف السياح في دول مجلس التعاون الخليجي و80 دولة يمكن لمواطنيها دخول قطر دون تأشيرات.
- المهرجانات/الفعاليات التي ينظمها مركز قطر للفعاليات الثقافية والتراثية، المنبثق عن وزارة الثقافة والرياضة وتضم: اليوم الوطني؛ درب الساعي؛ معرض الدوحة الدولي للكتاب؛ وبرنامج البراحة.

مهرجانات تنظمها المؤسسات الثقافية:

- مهرجانات مصغرة/ برامج فعاليات تقوم على مفاهيم محددة، وينظمها قطاع المتاحف المزدهر، بما في ذلك متحف الفن الإسلامي بقيادة مؤسسة متاحف قطر[4]، ومتحف الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني.
- البرنامج السنوي للمهرجانات وفعاليات القطاع وتنظمه مؤسسة الدوحة للأفلام، بما في ذلك مهرجان الدوحة السينمائي ومهرجان أجيال السينمائي وفعالية قمرا السنوية؛
- المهرجان القطري البريطاني بإدارة المجلس الثقافي البريطاني وبالشراكة مع السفارة البريطانية كناتج عن احتفالية العام الثقافي "قطر المملكة المتحدة 2013"، ويشمل مجموعة واسعة من الشركاء الثقافيين، بما في ذلك المهرجانات الأخرى.

بالنسبة للفعاليات التي تنظمها الحكومة، يتم إنجاز القسم الأكبر من العمل عبر التعاقد مع أطراف خارجية. ولدى المجلس الوطني للسياحة فريق فعاليات مهمته توجيه عمليات التقييم واختيار المحتوى، لكنه يعهد بالتنفيذ إلى شركات إدارة الفعاليات. ويضم مركز قطر للفعاليات الثقافية والتراثية فريقاً داخلياً من المتخصصين في الإعلام والفعاليات، لكنه يعهد أيضاً بعناصر الفعاليات الأخرى لأطراف أخرى. وبخلاف ذلك، تتولى المؤسسات الثقافية إدارة كافة جوانب فعالياتها بنفسها عبر فرق صغيرة متعددة المهارات.

[4] https://www.qm.org.qa/en/our-purpose

سوق واقف، الدوحة
صورة © EBONYEG/Shutterstock.com

—

يستفيد القطاع الثقافي من الدعم الاستراتيجي الحكومي القوي تحت رعاية سعادة الشيخة المياسة بنت حمد بن خليفة آل ثاني.

نقاط القوة الحالية

—

يحظى القطاع الثقافي بدعم استراتيجي حكومي قوي عبر وزارة الثقافة والرياضة وبدعم من سمو الشيخة المياسة بنت حمد بن خليفة آل ثاني، رئيسة مؤسسة متاحف قطر ومؤسسة الدوحة للأفلام. وقد أعربت جميع المنظمات الثقافية التي شملتها المقابلات عن طموحاتها بمزيد من التنمية، حيث أشار العديد منها إلى الأنشطة الدولية التي استمدت منها الإلهام وأفضل الممارسات لإرساء معايير جديدة للعمل، بما فيها التدريب والتوعية. وقد ذكرت المؤسسات مجموعة من العلاقات الدولية وكانت على تواصل جيد مع القطاع العالمي.

وجاءت مبادرة "عام الثقافة" التي تركز سنوياً على دولة مختلفة (مؤخراً بريطانيا وروسيا، والهند هذا العام) لتسهم في إدخال موجة جديدة من النشاط إلى قطاع المهرجانات.

وأوضح جميع المشاركين في المقابلات أن برامجهم تهدف إلى الاحتفاء بالثقافة والتراث القطريين.

التحديات الحالية

—

في حين تعمل دولة قطر على تنويع اقتصادها، ما زالت هناك بعض القيود المالية على مستوى الحكومة، فقد نوّهت المؤسسات الثقافية إلى ضيق الموارد، لكنها كانت واثقة من قدرتها على مواصلة تحقيق النتائج.

تقف أمام نمو القطاع جملة من التحديات العملية والاجتماعية، فوجود الكفيل القطري فرضٌ على جميع الموظفين أو الشركات غير الوطنية، مما يعزز صعوبة توظيف غير المواطنين. وقد أعرب جميع المشاركين في المقابلات عن دعمهم القوي لحملة توظيف المواطنين مقارنة مع استقطاب المواهب الخارجية كوسيلة لتعزيز القطاع وخلق إرث للتعلم من الفعاليات. لكن توظيف المواطنين في قطاع الفعاليات ينطوي على صعوبة نظراً للجاذبية الضعيفة نسبياً للمهن الفنية أو المهنية بين المواطنين القطريين:

"يتعين عليك العمل ضمن حدود الموارد المتوفرة التي تقيّد أيضاً ما يمكن تقديمه نتيجة للتعداد السكاني المنخفض."

وفي حين يمثل استقطاب المهارات العالمية المرموقة جزءاً من دور قطاع المهرجانات، هناك بعض التحفظات تجاه الأعراف الثقافية المختلفة، فقد تعرض عدد من العروض المستوردة (الرقص والسيرك) إلى الإلغاء أو التعديل، وبعضها لا يحظى بالترويج الواسع تجنباً لإثارة الجدل.

بناء المهارات للمهرجانات

—

ما من دورات تدريبية مخصصة للمهرجانات في قطر، رغم أن "جامعة ستيندين" تقدم عددًا من المؤهلات رفيعة المستوى في مجال السياحة والفعاليات، كما أن "معهد جسور" يقدم مجموعة من البرامج الدراسية القصيرة أو بدوام جزئي في إدارة الفعاليات وقيادة الأعمال، تأتي إلى حد كبير في سياق العام 2022.

وقد أشار المشاركون في المقابلات إلى أنهم نجحوا في تطوير مهنتهم إما عبر التدريب الرسمي في مجال الإعلام والفعاليات، أو عبر اكتساب الخبرة في القطاع الثقافي في الخارج. وقد انعكس هذا التقسيم في تحديدهم لأولويات المهارات اللازمة: فأصحاب الخبرات في مجال الفعاليات منحوا الأولوية للتدريب في المجالات الإبداعية، بينما منح أصحاب الخبرات الإبداعية الأولوية للمهارات التنظيمية والإدارية.

مهرجان القوارب، الدوحة
صورة © ibrar.kunri/Shutterstock.com

المهارات الأساسية اللازمة لدعم تنمية قطاع المهرجانات

—

لوحظ نقص في المهارات الفنية المحلية (مثل المهارات السمعية البصرية) ونمو أعداد الفعاليات الذي يوحي بوجود سوق لمثل هذه المهارات، اقترح المشاركون في المقابلات أن التدريب في هذا المجال لن يحظى بشعبية واسعة.

هناك نقص في شركات إدارة الفعاليات المحلية عالية الجودة لتلبية الطلب، وهناك أيضاً فجوة في التسويق الإبداعي والاتصال الإعلامي. وتمثلت الأولوية القصوى بالنسبة للمشاركين في المقابلات في تحسين مهارات الاتصال لإيجاد جماهير جديدة أوسع نطاقاً.

"تتمثل المشكلة الرئيسية في هذا البلد في إيجاد للفعاليات التي تنظمها، وكيفية إيجاد هذا الجمهور."

قد يكون الوعي بالفعاليات منخفضاً، وتقتصر الجماهير على شريحة سكانية أكبر سنّاً. وتطبق الهيئات الحكومية الأخرى ممارسات جيدة في شبكات التواصل الاجتماعي، ويمكن نقلها إلى قطاع المهرجانات.

تم الاتفاق على وجود حاجة إلى المتطوعين لدعم الفعاليات الثقافية وواسعة النطاق، لكن غياب الإجماع يشير إلى أن التدريب في هذا المجال قد يكون مفيداً.

سّلط المشاركون في المقابلات الضوء على مهارات إدارة المشاريع باعتبارها فجوة حالية، ومن شأن الشراكة في التدريب على الإدارة أن يسهم في حل بعض المشكلات المذكورة على صعيد الاتصال بين المؤسسات.

آراء حول خيارات تنمية المهارات المحتملة

—

طرح المشاركون في المقابلات عدداً من القضايا حول التدريب في سياق قطر:

- يُنظر إلى التدريب باعتباره استثناء وليس قاعدة، فالعديد من المشاركين في المقابلات اكتسبوا مهاراتهم أثناء العمل فقط.
- يتوجب تدريب الرجال والنساء بشكل منفصل إذا كانت الدورة التدريبية ذات صلة بالحكومة بأي شكل من الأشكال؛
- المواطنون القطريون عازفون عن شغل الوظائف الفنية/ العملية، التي يتم تكليف العمال الأجانب بها عادة؛
- نقص المهارات الإبداعية بشكل عام نتيجة لقلة التعليم في مجال الفنون؛
- وغياب ثقافة التطوير المهني.

يشكل توفير التطوير المهني المستمر داخل الدولة للعاملين حالياً في قطاع المهرجانات أولوية واضحة، حيث أعرب المشاركون في المقابلات عن حرصهم على توسيع مهارات الفرق الحالية بدلاً من توسيع قاعدة المهارات أو زيادة القوى العاملة.

وكانت فكرة تدريب "الموظفين الجدد" في سياق مخصص لإدارة الفعاليات موضع ترحيب كبير.

المهرجان الدولي للطائرات الورقية 2017
صورة © Fitria Ramli/Shutterstock.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات بمهرجانات مشهورة عالمياً بفضل الشبكة القوية من شركات إدارة الفعاليات، وهيئات السياحة والثقافة والخبراء المتمرسين.

يعتبر قطاع المهرجانات في دولة الإمارات العربية المتحدة، لا سيما في دبي وأبوظبي والشارقة، على قدر كبير من التطور في ظل وجود مجموعة واسعة من الفعاليات والبنية التحتية الحالية بما فيها شبكات العلاقات والمسارات المهنية والبحوث والتحليل والحوارات. أما الإمارات الأخرى (عجمان؛ الفجيرة؛ رأس الخيمة؛ أم القيوين)، فهي تضم نشاطاً منخفضاً على صعيد المهرجانات، رغم الجهود الجارية سعياً لنشر نشاطات المهرجانات/ الفعاليات وتطوير المهارات في جميع أنحاء المنطقة.

ويغلب على قطاع المهرجانات طابع عام بكونه يعمل تحت إدارة الحكومة، حيث تمثلت الجهات الفاعلة الرئيسية في الهيئات السياحية والثقافية، لا سيما دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، وهيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، وهيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة. وقد شركات محددة أدواراً محورية مثل "فلدش إنترتينمنت" في تطوير قطاع الموسيقى والفعاليات الترفيهية الحية، أو مؤسسة الشارقة للفنون في تطوير الفنون البصرية والتبادل الثقافي.

ونظراً لنضج القطاع مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، هناك أيضاً شبكة قوية من شركات إدارة الفعاليات وسلسلة توريد ناضجة تخدم العديد من المهرجانات والفعاليات في المنطقة.

ويستفيد قطاع المهرجانات في دولة الإمارات من التنوع الداخلي والنطاق الواسع، بما في ذلك الفعاليات الكبرى المعروفة عالمياً مثل:

- مهرجان طيران الإمارات للتداب
- بينالي الشارقة
- مهرجان أم الإمارات
- مهرجان دبي السينمائي
- مهرجان الشارقة للأضواء
- مهرجان أبوظبي

يبحث قطاع المهرجان عن نماذج جديدة، فالتوجهات الحالية تبتعد عن المهرجانات المدعومة حكومياً والتي تدار في الغالب من الخارج، نحو تطوير مهرجانات شعبية مثل مهرجان قصر الحصن في أبوظبي، وتهدف إلى تدريب وتنمية مهارات المواطنين والمتطوعين المحليين في قطاع المهرجانات.

كورنيش الشارقة أثناء مهرجان الشارقة للأضواء
صورة © Wissam Chehade/Shutterstock.com

—

على غرار معظم دول مجلس التعاون الخليجي، تهدف دولة الإمارات إلى تمكين قطاع المهرجانات من الازدهار بشكل مستقل عن التمويل الحكومي.

نقاط القوة الحالية

—

يتميز قطاع المهرجانات في دولة الإمارات العربية المتحدة بمتانة أساساته وتنوعه والشبكة الجيدة التي تربط بين أطرافه. وقد ذكر المشاركون في المقابلات مجموعة من نقاط القوة الحالية، مشيرين إلى الثقة العالية بالقطاع بشكل عام والمهرجانات الموجودة سلفاً. وتضمنت نقاط القوة الحالية التعاون والشراكات، بما فيها الدعم من وزارتي الثقافة والسياحة، وتنوع سكان الإمارات، مما يوفر جمهوراً كبيراً ومدخلات متعددة الثقافات. وتمت الإشارة أيضاً إلى أهمية "براند دبي."

التحديات الحالية

—

يشهد قطاع المهرجانات حاجة متزايدة إلى الاكتفاء الذاتي، حيث يضطر إلى الاعتماد بشكل أكبر على إيرادات التذاكر والرعاية وجمع التمويل بدلاً من الاعتماد على الدعم الحكومي. ويتمحور الهدف الواضح لدى دائرة السياحة في دبي حول تبني القطاع الخاص للمهرجانات واسعة النطاق وإدارتها، وتعمل حالياً على تحفيز ذلك عبر برامج توزيع الإيرادات.

وفي خضم هذا السوق للفعاليات، هناك أيضاً حاجة لتحسين أساليب التسويق وتنمية الجمهور. وفي حين وصفوا إنتاج المحتوى بواحد من نقاط القوة، رأى المشاركون في المقابلات إمكانية للترويج للفعاليات بصورة أفضل.

مهرجان قصر الحصن، أبوظبي
صورة © Ali Suliman/Shutterstock.com

بناء المهارات للمهرجانات

—

كثيرٌ من منظمي الفعاليات من غير المواطنين، أو مواطنون اكتسبوا خبراتهم الرئيسية في العمل والتدريب في الخارج. ويرى المشاركون في المقابلات أن التدريب في الخارج مسار قياسي للعمل على المستويات العليا في القطاع الثقافي.

فضلاً عن التدريب العملي، ما من تدريب رسمي للإدارة الثقافية- لكن الوقت الراهن يشهد بروز بعض الفرص المحلية.[5]

- تنظم وزارة التربية بعض برامج "التبادل البحثي العملي"، وقد تعود هذه البرامج بالفائدة على قطاع المهرجانات.
- تعمل "كلية دبي للسياحة" على تقديم التدريب على المستوى التشغيلي، وقامت بتوفير دورات قصيرة تقوم على برنامج الماجستير في المهرجانات والفعاليات بالتعاون مع جامعة نابير في إدنبره.
- تتوفر حالياً بعض الشبكات الناشئة المتنامية في دبي للعاملين في المجال الثقافي.

هناك وعي محلي قوي بالعمل مع النظراء العالميين وأماكن العثور على أفضل الممارسات.

"نعلم أننا نواجه بعض الصعوبة، وسيكون من الرائع أن ينجح أحدهم في كسر بعض القوالب. فمثلاً: ننظر إلى الشرق وخصوصاً اليابان على صعيد التراث غير الملموس، وإلى شمال إفريقيا على صعيد الحرف. وبالنسبة لتخطيط وتفسير التراث، ننظر إلى فرنسا، وإلى المملكة المتحدة على صعيد التفسير والمواقع التاريخية والإدارة الثقافية. أما بالنسبة للسياسات والتشريعات التنظيمية، فننظر إلى كندا وأستراليا وكلدهما تتمتعان بالمرونة وقابلية التكيف."

[5] ملاحظة: تتضمن بعض برامج الماجستير في إدارة الفعاليات: الفنون والإدارة، لكنها تتمحور حول إدارة أعمال الفنانين لا الأدوار الثقافية.

المهارات الأساسية اللازمة لدعم تنمية قطاع المهرجانات

—

كثيرٌ من العاملين في مجال المهرجانات بدولة الإمارات العربية المتحدة هم من غير المواطنين، وهناك حاجة لتطوير مهارات جديدة على المستوى المحلي.

وتتشابه احتياجات المهارات والتدريب مع نظيرتها في المملكة العربية السعودية، رغم أن دولة الإمارات (لاسيّما دبي) تتمتع بإمكانية وصول أكبر إلى المهارات الفنية والإنتاجية التي سيتيح التدريب فيها للقطاع إمكانية اكتساب مزيد من العمق لتغطية بعض الجوانب مثل التقييم؛ إعداد البرامج وإدارة التقييم؛ الرعاية وجمع التمويل ومهارات إدارة الأعمال؛ بما فيها إعداد الميزانيات والشؤون المالية.

علاوة على ذلك، تم لعدة مرات الإعراب عن الرغبة بتطوير علاقات أفضل ضمن القطاع. ولتوفير الدعم، تم اقتراح بناء منصة يمكن تبادل المعارف من خلالها.

مهرجان أم الإمارات، أبوظبي
صورة © Mother of the Nation Festival

آراء حول خيارات تنمية المهارات المحتملة

—

ينبغي توفير التدريب على المستوى المحلي وفي الخارج، حيث يمكن للمتدربين التعرف على المهرجانات والثقافات الأخرى. وقد تم وصف التوجيه على يد النظراء الدوليين وبرامج التبادل كخيارات محتملة للتدريب.

ينبغي لبرامج التدريب أن تشمل جميع مستويات العاملين في المهرجانات، ولكن مع بعض التحفظات على الجدول الزمني لتدريب الموظفين الجدد:

"علينا البدء على المستويات العليا ثم النظر إلى الخريجين الجدد."

ينبغي للتدريب أن يكون مجانياً، ليتيح الوصول إليه بسهولة ولتمييزه عن التوقعات التي يفرضها التمويل الحكومي، ولكن من ضروري إبلاغ المشاركين بدفع تأمين قابل للاسترجاع تأكيداً على التزامهم بالتدريب. وقد يظهر الراغبون بالانتقال من القطاعات الأخرى إلى قطاع المهرجانات رغبة أكبر بالدفع.

مهرجان طيران الإمارات للآداب، دبي
صورة © www.emirateslitfest.com

شكر وتقدير
يتقدم المجلس الثقافي البريطاني بجزيل الشكر والتقدير لجميع الذين تكرموا بتخصيص وقتهم للمساهمة في إتمام هذا البحث حول الاحتياجات للمهارات المتخصصة بالمهرجانات.

© المجلس الثقافي البريطاني 2019
المجلس البريطاني هو الهيئة الدولية الممثلة للمملكة المتحدة في العلاقات الثقافية والفرص التعليمية.